ان هذه الاجراءات المعقدة تؤكد عناية الشعب الفلسطيني والاهمية الاستثنائية التي يوليها لضمانات حماية عضوية ممثليه، واهتمامه بحماية حقوقه الديمقراطية وحرية التعبير، ووعيه السياسي ونضجه في ابعاد حركته وانشطته وهيئاته السياسية العليا عن نزوات اي تسلط دكتاتوري او استبدادي.

وكما ورد آنفاً، وضعت المادة ٧٣ موضع التنفيذ في العام ١٩٨٤ ضد ستة من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني اتهموا، عن حق، بالخيانة العظمى لانهم حملوا السلاح ضد منظمة التحرير الفلسطينية وحاولوا القيام بانقلاب عسكري داخل المنظمة وقادوا المعركة العسكرية ضد قيادة منظمة التحرير ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني في طرابلس، في شمال لبنان، خلال الربع الاخير من العام ١٩٨٣. والستة هم: احمد جبريل وفضل شرورو وخالد عبدالمجيد والياس شوفاني وسمير غوشة وسميح ابو كويك. غير ان المجلس الوطني لم يتمكن من اتخاذ قرار نهائي بفصلهم لأن عضوية المجلس الوطني تعتبر حقاً مقدساً تضمنه المبادىء المنصوص عليها في المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ المذكورة آنفاً. وطبقاً لهذه المواد، قدمت اللجنة القانونية التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني توصية الى المجلس بتعليق عضويتهم الى ان يقوم رئيس المجلس بتنفيذ اشتراطات المواد المذكورة. واحيل الموضوع الى الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ القرار.

اما الاعضاء الآخرون الذين كانوا في المجلس الوطني بصفة ممثلين عن فصائلهم، مثل «فتح»، وشاركوا في الحملة العسكرية المعادية لمنظمة التحرير في طرابلس، لبنان، في العام ١٩٨٣، فقد استبدلتهم فصائلهم. ومن الامثلة على ذلك ابو موسى وابو خالد العملة، اهم زعيمين للانقلاب.

المجلس المركزي

عندما وضع المؤسسون الميثاق والنظام الداخلي لـ م.ت.ف. في العام ١٩٦٤، لم يشترطوا اقامة مجلس ثان يتبع السلطة التشريعية في م.ت.ف. كانت فكرتهم ارساء الهيكلية السياسية الديمقراطية على نظام ذي مجلس تشريعي واحد، متأثرين، في ذلك، بتجربة الدول العربية ذات النظام السياسي الجمهوري.

تتواجد برلمانات الدول الاخرى بين شعوبها وعلى اراضيها ضمن هذه الدول؛ ولذلك تستطيع تنظيم جلساتها واجتماعاتها على مدار السنة، ويحضرها جميع اعضاء البرلمان ومجلس الوزراء المتفرغون دون تعقيدات ادارية او مالية كثيرة؛ وفضلاً عن ذلك، ينتخب هؤلاء الاعضاء المتفرغون لتمثيل دوائرهم الانتخابية. بيد ان الشعب الفلسطيني يفتقر الى الارض والدولة؛ وقد تشتت في ارجاء العالم؛ مما يعني، لدى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، ان اعضاءه يأتون من مختلف انحاء العالم. ولأنهم لا يداومون دواماً كاملاً في المجلس الوطني كنواب، فانهم لا يتقاضون رواتب بهذه الصفة. ولذلك كان من الصعب عقد المجلس الوطني بالطريقة ذاتها المطبقة في برلمانات أخرى، بسبب الصعوبات المتعلقة بالتنقل، والتكاليف المالية، والاسكان، وضرورة غياب الاعضاء عن اعمالهم واشغالهم الأخرى. ولذلك، تقرر عقد المجلس الوطني الفلسطيني مرة واحدة في السنة.

الا ان النجاح الذي حققته م.ت.ف. في مجال احياء القضية الفلسطينية وتوسيع حجم علاقات المنظمة بالعالم الخارجي، اوجدا عدداً من المشاكل، ذات طابع تشريعي وشبه تشريعي، تطلبت حلولاً كان ينبغي اتخاذ قرارات بشأنها على اعلى المستويات. ولذلك، اتخذ قرار باقامة مجلس ثان اقل عدداً، قادر على العمل كهمزة وصل بين المجلس الوطني الفلسطيني في اثناء الفترات بين جلساته، وبين السلطة التنفيذية لـ م.ت.ف. اي لجنتها التنفيذية. ففي الدورة الحادية عشرة التي عقدت في القاهرة من السادس الى الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، اقام المجلس الوطني الفلسطيني